الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-11

يمر بها الشعب الليبي تتطلب كل التضامن من مختلف دول الجوار، خصوصا أنّ هناك مخططات خبيثة من بعض القوى الأجنبية الساعية لتعزيز نفوذها في ليبيا واستعماله لإعادة رسم التوازنات الدولية، وهي تعمل على حساب المصالح الاستراتيجية لليبيا ودول جوارها.

يُذكر، لقد استقبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أمس رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح أمس بمقر رئاسة الجمهورية، أين أكد الرئيس تبون موقف الجزائر لحلحلة الأزمة في البلد الجار، كما أوضح أنّ الجزائر ثابتة في موقفها الرامي لحل النزاع في ليبيا سلميا، بعيدا عن العنف وعن كل المحاولات لفرض حلول عن طريق القوة العسكرية.

وأكّد الرئيس تبون، أنّ حل الأزمة الليبية يكمن في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، من أجل منح شرعية للمجلس الوطني وللرئيس المقبل، وهو ما دعت إليه الجزائر منذ البداية.

سلمى ساسي

حركة النهضة تنسحب من المحليات ... لهذه الأسباب

قررت حركة النهضة، عدم المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

» وأوضحت الحركة في بيان لها، أمس الأحد، أنّ أسباب عدم المشاركة تعود إلى "الشروط التعجيزية المتعلقة بالتوقيعات عددا ومعلومات وطريقة تشكيل القوائم وطريقة إجراء التحقيقات وإسقاط المرشحين، وكذلك لما سجلته الحركة في عدم الالتزام بالقانون في تسليم المحاضر وحضور اللجان، كلها عوامل أضيفت للعزوف العام والتي طالت المناضلين الذين اختاروا المقاومة السياسية من خلال المشاركة". وأضاف البيان "على الرغم من الأهمية القصوى التي تمثلها الانتخابات المحلية في إدارة الشأن العام المحلي، فإن حركة النهضة وعلى غرار الكثير ممن يحذوهم رغبة التغيير وبناء على العوائق والتعقيدات القانونية والممارسة السياسية والأوضاع الاجتماعية المتردية، تعلن عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية".◆

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

225 قائمة تخوض السباق نحو المجالس البلدية

سبع قوائم حزبية في انتخابات المجلس الشعبي الولائي بسطيف

استقبلت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسطيف، ملفات سبع تشكيلات سياسية أعلنت مشاركتها الرسمية في انتخابات المجلس الشعبي الولائي، وبخصوص انتخابات المجالس الشعبية البلدية، فقد استقبلت المندوبية الولائية في المجمل 225 قائمة، أعلنت عن ترشحها للانتخابات في 60 بلدية.

و تتنافس 7 قوائم على الظفر بمقاعد المجلس الشعبي الولائي، تمثل سبعة أحزاب هي جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، حركة البناء الوطني، حزب المستقبل، حزب الفجر الجديد وحزب صوت الشعب، دون تسجيل أي قائمة حرة أعلنت مشاركتها في الموعد الانتخابي المقبل.

ولم تكشف بعد المندوبية الولائية عن أرقام الملفات النهائية، التي عبرت عن ترشحها رسميا على مستوى بلدية سطيف، حيث كشفت مصادر موثوقة للنصر أن الرقم النهائي يتأرجح بين خمسة وستة، مع إعلان أهم الأحزاب الرئاسية إيداع ملفاتها في الوقت القانوني، وعلى رأسها: جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم.

أما في العلمة التي تعد ثاني أكبر بلدية بالولاية، فقد تقدمت سبع قوائم بملفاتها على مستوى المندوبية، وهي: جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب الانفتاح، الفجر الجديد، حركة البناء الوطني، بالإضافة إلى قائمة حرة باسم «تحديات».

وعلى مستوى بلدية عين ولمان الجنوبية، فقد تقدمت أربعة أحزاب للمشاركة في الانتخابات البلدية، وهي: حركة البناء الوطني، حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، أما في بلدية بابور الشمالية فقد أودعت ثلاث تشكيلات سياسية ملفات الترشح في المهلة القانونية المحددة، وهي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وأخيرا حزب الحرية والعدالة.

وببلدية تيزي نبشار الواقعة شمال الولاية، فقد أعلنت ثلاثة قوائم ترشحها، تمثل: حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وأخيرا قائمة حرة باسم «شباب تيزي نبشار».

أحمد خليل

سباق الانتخابات المحلية بميلة

ترشح 7 قوائم للمجلس الولائي و 127 قائمة للبلديات

تمكّنت سبع تشكيلات حزبية من إيداع قوائمها الانتخابية و ستتنافس على مقاعد المجالس الشعبية الولائية الـ 43 لولاية ميلة خلال الاستحقاق الانتخابي القادم ، فيما ستتنافس 127 قائمة منها 12 قائمة حرة على مقاعد المجالس الشعبية الـ 32 المشكلة لبلديات ولاية ميلة.

والأحزاب التي سيخوض ممثلوها الـ 322 المنافسة والسباق على مقاعد المجلس الشعبي الولائي ، هي التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة التحرير الوطني ، جبهة المستقبل ، حركة البناء الوطني ، حركة مجتمع السلم ، حزب العمال ، جيل جديد.

أما القوائم التي ستتسابق على الفوز بمقاعد المجلس الشعبية البلدية، فهي حزب التجمع الوطني الديموقراطي بمشاركته في 31 بلدية من أصل 32 و حزب جبهة التحرير الوطني الذي دخل المنافسة في 30 20 بلدية ، وحركة البناء الوطني في 13 بلدية ، أما حركة مجتمع السلم ففي 9 بلديات ، وجيل جديد في 3 بلديات ، واكتفت أحزاب الفجر الجديد ، صوت الشعب ، العمال ، ببلديتين لكل واحدة منها ، و جبهة النضال الوطني ، الكرامة ، الحرية والعدالة ، ببلدية واحدة.

القوائم الحرة المشاركة في منافسة الانتخابات البلدية عددها 12 قائمة ، هي قائمة أحرار ميلة ببلدية ميلة ، الأمل ببلدية سيدي خليفة ، تكتل الأحرار ببلدية وادي العثمانية ، التحدي ببلدية التلاغمة ، أمل بني قشة ببلدية يحيى بني قشة ، أمل تحدي عمل ببلدية القرارم قوقة ، غمريان ببلدية الرواشد ، قائمة نعم للتغيير ، وقائمة أبناء البلدية ببلدية دراحي بوصلاح ، الواجب نحو التغيير ببلدية أولاد أخلوف ، العدالة والمساواة ببلدية تسالة لمطاعي ، وأخيرا قائمة التحدي ببلدية عميرة أراس.

الفجر
يومية إخبارية وطنية

7 قوائم تتنافس على "الولائي" و105 قوائم على مقاعد البلديات بأم البواقي

أحصت مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية أم البواقي 7 قوائم متنافسة على مقاعد المجلس الشعبي الولائي إلى جانب إحصاء 105 تتنافس على مقاعد المجالس الشعبية البلدية عبر 29 بلدية بأم البواقي.

والبارز في الأرقام التي كشفت عنها مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات بأم البواقي، أن المتنافسين التقليديين ويتعلق الأمر بحزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي حاضرين في جل المجالس البلدية، أين أقبل على تقديم ملفات الترشح للحزبين شريحة واسعة من الشباب، ويعكس ذلك بحسب قراءات متابعين للمشهد السياسي بأم البواقي، تواجد الحزبين بهياكلهما في جميع بلديات الولاية ناهيك عن فوز الحزبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة بمقعدين لكل منهما.

الأرقام نفسها تشير إلى غياب الآفلان فقط عن المتنافسين في بلدية بحير الشرقي في حين يغيب الأرندي عن بلديات العامرية وأولاد حملة وبوغرارة السعودي وأولاد قاسم، كما يتواجد حزب جبهة المستقبل في 21 بلدية وحركة مجتمع السلم في 9 بلديات فقط، وتتنافس في المجالس البلدية 105 قوائم منها 5 قوائم حرة وهي «الفلاح» بالعامرية و»الوفاق» بواد نيني و»الأصيل» بأولاد حملة وعهد التجديد بعين ببوش و»التحدي» بعين مليلة، ومن خلال الأرقام التي كشفت عنها مندوبية السلطة فالتنافس سيكون على أشده في بلدية عين مليلة التي ستدخلها 7 قوائم بينها قائمة حرة، وكذا ببلديات بريش وعين فكرون وسيقوس والعامرية أين تتنافس 5 قوائم في كل منها، في الوقت الذي تتنافس فيه 4 قوائم بكل من أولاد زواي وبئر الشهداء ومسكيانة والزرق وفكيرينة وعين الديس وعين كرشة والضلعة وعين ببوش.

أحمد ذيب

الشروق

توقعات بإقصاء المادة 184 أعدادا كبيرة من المترشحين

منتخبون "محل شبهات" يتقدمون لخوض المحليات بالشلف

ب.يعقوب

تراهن الكثير من الفعاليات المدنية في الشلف، على السلطة المستقلة للانتخابات، لأجل تفعيل القانون الذي يمنع المتهمين في قضايا فساد في وقت سابق، أو الوجوه المنتخبة التي لا تزال قيد تحقيقات أمنية وقضائية، لاسيما المادة 184 من القانون العضوي للانتخابات، التي صارت تقض مضاجع العديد من المترشحين ضمن قوائم أحزاب كبيرة أو صغيرة لمحليات 27 نوفمبر القادم، وحسب ما علمته "الشروق" فإن الاستحقاق القادم، تخوضه خمس قوائم انتخابية حرة، وأربع قوائم حزبية بينها قوائم حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الأخير ربح معركة الترشيحات ودخل بقوائم في كامل البلديات الـ35 للولاية، إضافة إلى قائمة حرة وحزب آخر، بينما اقتصرت منافسة الترشح على المقاعد 48 للمجلس الشعبي الولائي على أربع قوائم انتخابية.

وتثير مسألة زبر القوائم والمرشحين على وجه التحديد، قلق الأحزاب التي أودعت قوائمها في آخر لحظة على مستوى هيئة السلطة المستقلة للانتخابات، حيث يبدي الكثير من المرشحين، مخاوفهم من توظيف المواد القانونية المانعة لدخولهم الترشح بصفة رسمية للانتخابات المحلية المقررة في نهاية شهر نوفمبر، فباستثناء بعض التحفظات التي تثار هنا وهناك حول عدم اكتمال بعض الوثائق في ملفات المرشحين في حزب جبهة التحرير الوطني على سبيل المثال، الذي كان آخر من أودع ملفات مرشحيه على مستوى البلديات، تخيم الكثير من الهواجس على أحزاب أخرى من تكريس السلطة الوصية على الانتخابات، منطقها بتغليب القانون بحذافيره في زبر كل ملف لا يستوفي شروط الترشح، على غرار المشاهد التي سادت في انتخابات 12 جوان بإسقاط ما يناهز 137 اسما تحت مسمى المادة 200 التي تنص كما هو معلوم "على ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

وفي الوقت الذي يهلل فيه كثير من أحزاب تخوض هذه المحليات بنية تكريس السيطرة أو خوض تجربة لتسجيل الحضور الانتخابي، بنزاهة القوائم وخلوها من الفاسدين والمتورطين في الفضائح المالية، بدليل قوة منافسة جمع الاستمارات وحرب استقطاب المرشحين لهذا الاستحقاق، فإن فاعلين مدنيين ومراقبين للمشهد الحزبي في الشلف، يرون أن الرهان الوحيد للدولة في محاربة العزوف الانتخابي ودفع الغالبية إلى التوجه لصناديق الاقتراع ليوم 27 نوفمبر، يمر حتما عبر بوابة استمرار مناهضة الفساد وتسليط "سيف دمقليس" على المرشحين المشتبه في ملفاتهم، وحسب القانوني عيسى بن عراش في حديث لـ"الشروق"، أن أهمية هذا الاستحقاق، تكمن في مواصلة تطبيق قوانين الجمهورية في إبعاد كل المرشحين غير الجديرين بالترشح وقيادة المسؤولية، من منطلق تجاوزاتهم السابقة وملفاتهم المطروحة أمام المحاكم، شريطة أن تكون عمليات "الإقصاء"، مبنية على تهم واضحة ومؤسسة.

ويشير مراقبون إلى شبهات حول ترشح منتخبين سابقين كانوا رؤساء بلديات في محليات 2017/2012/2007، لمقاعد المجلس الشعبي الولائي، بينما هناك أسماء لها صلة بأوساط المال "غير النظيف" أودعت ترشحها.

بعد عزوف الأحرار والأحزاب عن الترشح

خمس بلديات خارج سباق الانتخابات المحلية بتيزي وزو

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بولاية تيزي وزو، خروج خمس بلديات من سباق الانتخابات المحلية، وذلك لعزوف المترشحين الأحرار منهم والمتحزبين عن تشكيل قوائم للترشح بها، والمنافسة على تسيير وترؤس المجالس البلدية لكل من عين الحمام، تادمايت، تيزي راشد، آيت بومهدي، آيت محمود، وهي سابقة تسجلها الولاية، فرغم مقاطعة الناخبين للمواعيد الانتخابية المختلفة، لم يتخلف المترشحون عن المشاركة فيها.

صنعت ولاية تيزي وزو الحدث مرة أخرى، بخصوص الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل، بتواجد 5 بلديات خارج قائمة البلديات الـ67 التي تحصيها الولاية، للمشاركة في الاستحقاقات المقبلة، حيث لم يتم إيداع أي قائمة حرة ولا منتسبة إلى أي حزب سياسي في البلديات المذكورة، وأعادت الجهات المتابعة للشأن الانتخابي في المنطقة، تخلف هذه البلديات عن المشاركة إلى عزوف الأحرار عن الترشح وعجز الكثير عن جمع التوقيعات.

في حين تم إحصاء 12 بلدية ستشارك في الانتخابات المقبلة بقائمة واحدة، 26 بلدية بقائمتين، و18 بلدية بـ3 قوائم، في حين احتلت بلدية اقني قغران الصدارة بعدد القوائم المودعة والبالغ عددها الـ5، في حين بلغ عدد القوائم المترشحة للمنافسة على المجلس الشعبي الولائي الـ5 قوائم، امام امتناع حزب الأرسيدي عن المشاركة في الاستحقاقات المنتظرة.

وهو الوضع الذي فتح المجال أمام القوائم الحرة لاكتساح الساحة، حيث بلغ عدد القوائم المشاركة الـ89 في البلديات وقائمتين للمجلس الشعبي الولائي، في حين بلغ إجمالي القوائم المودعة للمحليات المقبلة الـ144 قائمة.

وبخصوص المجالس البلدية التي تتعدم فيها القوائم المترشحة، أفاد الأستاذ "ك.ب"، وهو منتخب محلي بإحدى البلديات، أن قانون الانتخابات ينص على إلزامية تكليف الأمين العام للبلدية، بتسيير شؤونها مؤقتا بمعية رئيس الدائرة لفترة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر وفي حال تواجد قوائم مترشحة ومستوفية الشروط اللازمة في هذه المدة، يتم إجراء استفتاء استثنائي للبلدية المعنية، أو يقوم الوالي بتفويض من وزارة الداخلية بتعيين مسؤول لتسيير شؤون البلدية.

■ رانية.م

الشروق

السلطة المستقلة تشرع في تمحيص قوائم المحليات

إسقاط المتجولين.. وعودة قوية لمترشحين مُقصين في التشريعيات!

انطلق غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الإطاحة بالمترشحين المصنفين ضمن قائمة المتجولين سياسيا، وذلك خلافا للتشريعيات الماضية، التي استطاع فيها هؤلاء الإفلات من مقصلة العدالة، رغم أن قانون الانتخابات الجديد كان واضحا في مسألة منع التجوال السياسي، في وقت تم تسجيل عودة قوية للمقصيين في التشريعيات الماضية وهذا عبر قوائم المحليات.

أسماء بهلولي

أفادت مصادر "الشروق" بأن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ألغت عدة ملفات لمترشحين سبق لهم وان كانوا ضمن أحزاب أخرى وترشحوا في المحليات المقبلة بقبعة حزبية جديدة، وجرى هذه المرة احتساب التجوال السياسي الثالث، ما يعني منع كل شخص ترشح ضمن تشكيلة سياسية ثالثة من دخول معترك المحليات المقبلة، أي في حال قام بتغيير حزبه أو عاد إليه لا يمنع من الترشح.

وفي هذا الإطار، كشفت مصادرنا أن ما يقارب 88 مترشحا تفاجأوا بسقوط أسمائهم من القوائم الانتخابية بسبب التجوال السياسي، وهي الصدمة التي تلقاها هؤلاء، خاصة وان الكثير منهم اطمأن بحكم أن التشريعيات الماضية لم يطبق فيها هذا المانع، ما سمح بترشح العديد من الأشخاص المعروف عنهم تجوالهم السياسي من حزب إلى آخر.

وأشارت المعطيات الأولية لعملية الغربلة أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات طبقت هذه المرة شروطا صارمة، ما تسبب في سقوط عدة قوائم انتخابية، حيث أصابت قضية التجوال السياسي بعض التشكيلات بذهول، لاسيما وأن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام صعوبة في تعويض المقصيين، سواء من حيث المستوى أو الملفات التي أضحت تأخذ وقتا طويلا في تجهيزها.

ورغم أن التحقيقات التي باشرتها المصالح الأمنية بخصوص ملفات المترشحين للمحليات المقبلة لم تنته بعد، إلا أن المعطيات الأولية كشفت عن عودة قوية للأشخاص الذين رفضت ملفاتهم في الانتخابات الماضية بسبب متابعات قضائية أو لصلتهم بالمال الفساد، حيث أعادوا الكرة هذه المرة وترشحوا ضمن قوائم حزبية دون كلل أو ملل، ما طرح عدة تساؤلات عن المغزى الحقيقي من عودتهم، رغم التوجيهات الصادرة من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي شدد على ضرورة إبعاد من لهم صلة بالفساد من الترشح طبقا للقانون، فقد كشف في آخر تصريح له عن محاولة ما يقارب 700 شخص الدخول في معترك التشريعيات الماضية ممن لهم صلة مباشرة بشبهة الفساد، أوكما وصفهم بـ"العصابة".

وفي هذا الصدد، كشفت مصادر "الشروق" عن ورود عدة أسماء قوائم انتخابية لأحزاب معروفة وطنيا، من الذين رفضت ملفاتهم في الاستحقاقات الماضية وطعنوا لدى الجهات القضائية دون الحصول على براءة، ضمن ما أثار استغراب مناضلي هذه الأحزاب قبل الجهات الرسمية.

للإشارة، فإن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لا تزال لحد الساعة تجري عملية الفرز والتصفية للقوائم الانتخابية، وذلك بالتنسيق مع المصالح الأمنية، في انتظار الإعلان عن القوائم النهائية للمعنيين بالمحليات المقبلة، والتي يبدو أن عملية زبر المترشحين هذه المرة ستفوق كل التوقعات.

انتقدت هيئة محمد شرفي

النهضة تقاطع المحليات بذريعة الشروط التعجيزية!

أسماء. ب

قررت حركة النهضة عدم المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة، بسبب ما وصفته بالشروط التعجيزية التي أقرتها السلطة المستقلة للانتخابات والمتعلقة بعملية جمع التوقيعات.

وحسب بيان صادر عن الحركة، أمس، فإن قرار مقاطعة المحليات المقبلة راجع إلى "الشروط التعجيزية المتعلقة بالتوقيعات ومعلومات وطريقة تشكيل القوائم وإجراء التحقيقات وإسقاط المرشحين".

وأشارت التشكيلة السياسية التي يرأسها، يزيد بن عائشة، أن عدم التزام السلطة المستقلة للانتخابات بالقانون في تسليم المحاضر وحضور اللجان كلها عوامل أضيفت للعزوف العام والتي طالت المناضلين الذين اختاروا المقاومة السياسية من خلال المشاركة، وفق تعبيره.

وأضاف بيان النهضة "على الرغم من الأهمية القصوى التي تمثلها الانتخابات المحلية في إدارة الشأن العام المحلي، فإن حركة النهضة، وعلى غرار الكثير ممن تحدوهم رغبة التغيير، وبناء على العوائق والتعقيدات القانونية والممارسة السياسية والأوضاع الاجتماعية المتردية، تعلن عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية".

كما دعت حركة النهضة إلى تشكيل جبهة سياسية لإعادة الاعتبار للفعل السياسي والممارسة السياسية والدفاع عن المكاسب التي تحققت في المراحل السياسية السابقة.

المواطن "يريد" بلديات منحرره ومسفره

سارع صانع القرار لإنجاح المحليات المسبقة المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل من خلال تعديل قانون انتخاب المجالس البلدية والولائية، كما اعتمد تخفيف شروط الترشح وتسهيل اعتماد القوائم بهدف توسيع المشاركة السياسية وتفادي الإخفاقات السابقة عبر صدور الأمر الرئاسي المعدل لقانون البلدية الصادر في أوت 2021 وخاصة في مادته 64 من قانون 2011 المتعلق بإجراءات تنصيب المجلس البلدي وكيفية انتخاب رئيس البلدية. وتبقى الآمال معقودة أيضا على الشروع في إثراء قانوني الولاية والبلدية وفقا لمخطط عمل الحكومة من أجل تغيير نمط سير المجالس والدفع بدورها التنموي والاقتصادي ووضع حد للممارسات غير السوية التي طبعت تشكل المجالس المحلية.

البروفيسور قوادرية نور الدين بجامعة عنابة لـ"الخبر"

"الأمر الرئاسي المعدل لقانون البلدية أخلط أوراق الحرس القديم"

شحتي نبيل

● يرى البروفيسور في اقتصاد التنمية وحوكمة الإقليم بجامعة عنابة، قوادرية نور الدين، أن القانون الجديد للانتخابات غير نمط العملية الانتخابية، سيما بعد إصدار الأمر الرئاسي المعدل لقانون البلدية في أوت 2021، الذي يمنح لفئة النساء والشباب الأقل من 40 سنة فرصة خلط أوراق "الحرس القديم" داخل الأحزاب التي لا تؤمن أصلا بالعمل الديمقراطي وخير دليل على ذلك التجارب السابقة التي أفرزت صراعات ومناوشات بين المنتخبين في اختيار رئيس البلدية ونوابه ورؤساء اللجان البلدية.

وحسب الأستاذ قوادرية "فإن الأمر الرئاسي أخلط أوراق الأحزاب الكبرى التي تعودت على سحق خصومها خلال الاستحقاقات السابقة على اعتماد مبدأ "شرعية الأقدمية والمنصب في الحزب للمطالبة بحق رئاسة المجالس الشعبية المنتخبة، لكن في القانون الجديد أعطيت الفرصة إلى الشباب أو فئة النساء من يفوز بأغلبية الأصوات باسم "الشرعية الشعبية".

ويضيف البروفيسور نور الدين قوادرية، بصفته رئيس بلدية سابق، أن الجانب الإيجابي في القانون الجديد، يسمح ببروز قوى وشخصيات سياسية جديدة في داخل الأحزاب والمجتمع ويحسن أداء الخدمة العمومية، في انتظار إنهاء عمل ورشات إصلاح

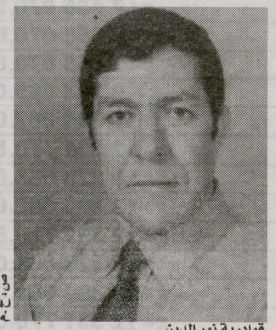

قوادرية نور الدين

منظومة "الجماعات الإقليمية" التي أعلن عنها الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان في ختام مناقشة مخطط عمل الحكومة، كونها نقطة حساسة ومحورية في مسار الجماعات المحلية المنتخبة التي من شأنها أن تضمن الاستقرار أو عدم الاستقرار بداخل هذه المجالس التي أنهكتها الانسدادات وأساليب سحب الثقة من رؤساء البلديات.

ومن مزايا الأمر الرئاسي طريقة التصويت واختيار الناخبين لممثليهم على مستوى المجالس المحلية البلدية والولائية، وثانيا في طريقة اختيار وتنصيب رؤساء المجالس الشعبية البلدية، لتجنب الانسداد والصراعات منذ البداية. وأشار نور الدين قوادرية الذي شغل منصب رئيس بلدية عنابة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2007، إلى أن السلطات العليا تريد العودة من خلال هذه الورشات المفتوحة لإصلاح الجماعات الإقليمية، إلى الدور الفعلي والحقيقي للبلديات والولاة، في مجال تفعيل أدوار اقتصادية وصناعية، عوض أن يبقى المسير للجماعات المحلية ممثلة في رئيس البلدية والوالي، منحصرا و"مسجون" في زاوية العمل الإداري المحض.

وأضاف قوادرية أن الرئيس تبون يبحث عن فئة من رؤساء البلديات مستقلين من كل تبعية ويتمتعون بفكر "اقتصادي ومناجمنت"، ويلعبون الدور الاقتصادي الذي يجلب الثروة فالمشكل القائم أن "الأمير" فاقدون للمناورة بسبب مخلفات "قانون البلدية الحالي" ومكبلين وليس لديهم الصلاحيات من الناحية القانونية في مجال الاستثمار وليس لهم أية سلطة على مناطق النشاط الصناعي المتواجدة فوق إقليم بلدياتهم.

ويراهن الأكاديمي على إبعاد الإداريين الفاقدين للأنماط الاقتصادية والذين لا يتمتعون بالقدرة على إيجاد حلول "المناجمنت" من مشروع تسيير الولايات والمجالس المحلية المنتخبة، كون الإداري ليس لديه الوقت للتفكير في الحلول الاقتصادية التي تجلب الثروة، مما يعطي الفرصة أمام أصحاب القرار بإعادة النظر جذريا في القوانين المنظمة للبلديات والولاية.

ش.ن

الوالي السابق، بشير فريك، لـ"الخبر"

"يجب تحرير الجماعات المحلية من سطوة الولاة"

● "يتعين إحصاء انسدادات البلديات وتحليلها ثم تقنينها"

● يترقب المهتمون بالشأن المحلي مخرجات الورشات العاكفة على إعداد قانوني البلدية والولاية الجديدين، وما إذا سيوفر استقلالية مالية للجماعات المحلية، وسيحد من ظاهرة الانسدادات بين المنتخبين التي صارت تعرقل نشاط مئات البلديات وتشل مصالح المواطنين وتعوّق مسار التنمية المحلية.. فهل ينجح القانون المنتظر في تحقيق التوازن بين المُنتخبين والمُعيّنين، أم ستظل دار لقمان على حالها؟

يقترح الوالي السابق بشير فريك، أن مسار إصلاح الجماعات المحلية يمر عبد تحديد: ماذا نريد من هذه الكيانات والمؤسسات؟ والإجابة عن هذا السؤال، يقول فريك في اتصال مع "الخبر" أمس، يسمح ببلورة تصورات وأفكار ومنها صياغة نصوص قانونية وتنظيمية تتحكم في العملية.

قال فريك إن واقع الجماعات المحلية في الجزائر موروث عن الجماعات الملحية الفرنسية، غير أن هذه الأخيرة عملت على تطوير أدائها وجعله مواكبا لتطور المجتمع، في حين "لا نزال نحن نلوك الكلام في إصلاح الجباية المحلية ورفع الوصاية الصورية على المجالس المحلية، لكن في الواقع نعيش انسدادا ناتجا عن الأفكار المتحجرة للإداريين، وعليه، يتابع المتحدث، يتعين جعل الجماعات المحلية ذات طابع اقتصادي، علاوة على طابعها السياسي والإداري.

بشير فريك

ص ر: ع.م

وحتى نصل إلى هذا التصور، يجب على الورشات ترك موارد مالية مباشرة للبلدية بعيدا عن إعانات وميزانيات الدولة، وذلك عن طريق السماح لها بالاستفادة من عائدات الضرائب بشكل مباشر، وليس عن طريق الدولة التي تتكفل بأخذها ثم وضعها في الميزانية العمومية، وبعدها تقدمها إلى البلديات في شكل إعانات وميزانيات.

وفي تصور المتحدث وهو صاحب مؤلفات عديدة في هذا المجال، يستوجب إحداث تغيير في العلاقة المالية بين البلدية والدولة، من خلال ترك البلدية تستعيد الضرائب على أساس أنشطة الحظائر والحدائق العمومية والمحلات والأراضي والأسواق وغيرها من الممتلكات، حتى وأن الدولة "من حقها مراقبة وجهات صرف هذه الأموال عن طريق ممثليها الوالي ورئيس الدائرة".

وبالنسبة للانسدادات المسجلة في السنوات الأخيرة على مستوى عشرات البلديات ومدى قدرة القانون المرتقب على احتوائها، أفاد المتحدث بأن هذه الظاهرة برزت مع بداية تكريس التعددية الحزبية من خلال قانون البلدية رقم 90/08، الذي مكّن المجلس من صلاحية سحب الثقة من رئيس البلدية وعقد التحالفات بشكل يشل سير ونشاط المجلس برمته.

وللتعامل مع هذه الإشكالية التي رهنت مئات المجالس لفترات بلغت في بعض الولايات عهدات كاملة، نصح المتحدث بحصر وإحصاء هذه الانسدادات على المستوى الوطني، ثم دراستها وتحليلها وتصنيفها، ثم تخصيص لها مواد قانونية، يتم اللجوء إليها كلما وقعت حالات مماثلة.

أما المجالس الولائية، فهي عارية في نظر فريك من الصلاحيات بالكامل والأفضل الاستغناء عنها في حالة ترك اجتماعاتها ومداولاتها وقراراتها عبارة عن توصيات يتكفل الوالي بتنفيذها على حسب قناعاته وأهوائه وعلاقاته مع أعضائها لي تنفيذها، خصوصا وأنه "لا توجد مادة قانونية واحدة تجبر الوالي على تنفيذها" يقول المتحدث.

وللتخفيف من حالة تبعية المجالس الولائية للوالي، يقترح المتحدث إشراكها في عملية التنفيذ ومنحها صفة آمر بالصرف في بعض الشؤون، معتبرا بأن الإبقاء على مخرجات نشاطها في شكل توصيات يفقدها معناها وفاعليتها.

م. الفاتح عثماني

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

النائب في المجلس الشعبي الوطني، حسين حجاجي، لـ"الخبر"

"اختلال تشكيل المجالس المنتخبة مايزال قائما"

• "هناك حتمية لسد عدة ثغرات في قانون البلدية"

● يرى النائب في المجلس الشعبي الوطني، حسين حجاجي، أن الجهة التي أعدت الأمر الرئاسي المعدل لقانون البلدية الصادر في 30 أوت 2021 بهدف مجانستها مع نظام الانتخابات الجديد، قد وقعت في بعض الاختلالات لا سيما في الجانب المتعلق برئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه والغبن الذي قد يتعرض له بعض المترشحين وأيضا إمكانية بروز ممارسات سلبية أثناء تشكيل المجالس.

يبرز البرلماني عن ولاية ڤالمة، في اتصال بـ"الخبر"، أن المادة 64 مكرر الفقرة 01 من الأمر الرئاسي إغفال المشرع الحالات الاستثنائية التي تقيد المجلس وجوبا مثل حالة حضور الأعضاء بعد خمسة (05) أيام التي نصت عليها المادة وهو ما يفتح -حسبه- المجال للمضايقات وللممارسات السلبية من طرف المنتخبين والتي تعرقل مصالح المرفق العام"، حيث كان من الأجدر، يضيف محدثنا "أن يضع مادة صريحة تضمن تنصيب المجلس وتضبط كيفيات ذلك". أما فيما يتصل بالمادة 64 مكرر في الفقرة 02 يقول عضو البرلمان (رئيس بلدية سابق)، "إنه كان يتعين على المشرع وضع آلية تنظيمية تشرف على رقابة عملية انتخاب الرئيس وذلك بحضور

حسين حجاجي

مندوبي السلطة المستقلة لضمان الشفافية وقانونية العملية".

وفي الشأن ذاته يخوض نفس المنتخب في نص المادة 65 في فقرتها الأولى التي تنص على تقدم مرشح لانتخابات رئاسة المجلس الشعبي البلدي ضمن القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة، إذ يرى حجاجي حسين أن واضعي المادة "عمدوا بطريقة غير مباشرة على غبن المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات"، حيث كان من الأجدر، يفيد حجاجي "أن يترك الترشح للحاصل على العدد الأكبر من الأصوات داخل القائمة وهذا ما يفعل المنافسة الشريفة داخل القائمة ويحافظ على الحقوق لكل مرشح".

وبالنسبة للفقرتين الثانية والثالثة من المادة 65، يقول البرلماني إن المشرع منح الفرصة للقوائم التي تحصلت على عدد ضئيل من المقاعد حتى تقدم مرشح عنها فاتحدت الفقرة 02 و03 في العلة والمنفعة "لكن في حالة ترشح فائز عن قائمة فائزة بمقعد واحد لرئاسة المجلس"، حيث يترك الفرصة للعودة للممارسات القديمة اللاأخلاقية"، حسب ذات المتحدث. ومن المآخذ التي تحوم على المادة 65 في فقرتها الخامسة هو في حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات يجرى دور ثان بين الأول والثاني، حيث لم توضح القوة القاهرة والحالات الاستثنائية التي يمكن أن تطرأ خلال فترة هذه العملية. وبرأي عضو المجلس الشعبي الوطني ذاته، فإن الجهة التي أنجزت هذا الأمر كان عليها الاحتفاظ بتطبيق أحكام المادة 65 حينما كانت فيها العبرة للقائمة المتحصلة على الأغلبية في الأصوات وهذا تفاديا لهدر حقوق المترشحين وصيانة الثقة التي وضعها الشعب في المنتخبين، كما لو أقرت ضرورة تمثيل إجباري لكل الأطياف السياسية والتشكيلات المختلفة للمجلس تحديد نسبة لشغل بعض اللجان أو الملاحق.

أحمد حمداني

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية

ملف النفايات يطرح نفسه بقوة على المنتخبين الجدد

مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر المقبل هناك عدة ملفات تطرح نفسها على المنتخبين الجدد لعل أهمها ملف تسيير النفايات على المستوى المحلي وهو ملف ثقيل يبقى على قدر كبير من الأهمية لاسيما في مجال الحفاظ على البيئة والصحة العامة، ناهيك عن الأهمية الاقتصادية المتمثلة في الرسكلة.

ويشير مسؤولون على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير النفايات إلى ان 54 بالمائة من النفايات في الجزائر تشكل نفايات عضوية وان هناك حاجة ماسة لضمان فعالية جمع النفايات على المستوى المحلي والمساهمة في معالجتها على مستوى المراكز المختصة.

وتشير ذات المصادر الى إن من أهم العناصر التي يمكن أن تحقق هذا الهدف هو قيام المنتخبين المحليين باعداد دراسات تشمل جمع النفايات في كل بلدية على حدى، مع العمل على تطبيق حقيقي لنتائج هذه الدراسات. و يمكن أن يساهم هذا الإجراء جنبا إلى جنب مع استغلال النظام المعلوماتي الخاص بالنفايات من اجل تحكم اكبر في هذا الملف.

ويتزامن هذا التحدي مع موضوع النفايات الاستشفائية الذي يبقى يطرح نفسه بقوة على مسؤولي البيئة في بلادنا رغم انخفاض إصابات فيروس كورونا المستجد، لكن مع إقبال الكثير من المواطنين على إجراء التحاليل.

وتشير أرقام قدمها مسؤولو الوكالة الوطنية لتسيير النفايات إلى أن نسبة النفايات الاستشفائية في الجزائر زادت بنسبة 50 بالمائة خلال الموجة الأولى من وباء كورونا المستجد الذي بدأ في الانتشار نهاية فيفيري 2020. وتعتبر هذه النسبة بمثابة الذروة في مجال تزايد كمية النفايات الاستشفائية في الجزائر على اعتبار أن متوسط الزيادة السنوية في هذا المجال يصل الى 13 بالمائة سنويا.

ورغم ذلك فان مسئولي هذه المؤسسة يطمئنون بأن القدرات الموجودة حاليا في مجال معالجة النفايات الاستشفائية هي كافية لاسيما إذا تم استغلالها بشكل مكثف وعلى مدار ال 24 ساعة، حيث تشير نفس المصادر إلى وجود حوالي 60 فاعل في مجال معالجة هذا النوع من النفايات من بينهم 18 مؤسسة قائمة بذاتها على المستوى الوطني ولا سيما في المناطق الشمالية حيث تتمركز غالبية الكثافة السكانية.

عزيز لطرش

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الوالي السابق بشير فريك لـ"المساء":

بلديات من دون مترشحين تحتاج لفتوى لتنظيم انتخابات جزئية

كد، الوالي السابق، بشير فريك، تعليقا على البلديات التي لم تقدم فيها أي قوائم انتخابية لمحليات 27 نوفمبر القادم، وخاصة بمنطقة القبائل، ستحتاج إلى فتوى لمعالجة الفراغ القانوني، لمثل هذه الحالات الاستثنائية.

شريفة عابد

وقال الوالي السابق في تصريح لـ"المساء" إن هذه الوضعية، تستدعي إصدار نص قانوني في أقرب الآجال سواء بتمديد الآجال الخاصة بإيداع الملفات لدى السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات وتنظيم انتخابات جزئية في البلديات المعنية، أو الوالي بتعيين، مندوبيات تسهر على تسيير الشؤون المحلية في هذه البلديات بشكل مؤقت إلى حين تنظيم انتخابات لتفادي كل فراغ تمثيلي في المجالس الشعبية للبلديات المعنية.

وأكد بشير فريك أن مثل هذه الحلول تبقى مفروضة خاصة وأن القانون العضوي للانتخابات، لم يتكفل بمثل هذه الحالات ضمن "فراغ قانوني" لم يتفطن له المشرع.

وأضاف أن البلديات التي لم تقدم فيها ترشيحات للانتخابات المحلية القادمة، ستتكفل بها السلطات العمومية ولن تتركها من دون ممثلين لها، حرصا على سير المرفق العام ومصالح المواطنين.

وقال فريك، إن 4 بلديات بولاية بجاية لم تسجل فيها أي ترشيحات، استنادا إلى تصريحات، منسق المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بولاية بجاية، عاشور حشماوي، ويتعلق الأمر ببلديات توجة ونسيسة وأقبو وفرعون.

وأضاف بوجود "خيارين" لمعالجة هذه الإشكالية، وهي إما إصدار فتوى قانونية، تسمح بتنظيم انتخابات محلية "جزئية" في هذه البلديات بعد إصدار وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم مشروع نص قانوني، تتم المصادقة عليه "بسرعة" من طرف غرفتي البرلمان، لتنظيم الانتخابات بالبلديات المعنية.

وأضاف أنه، بموجب هذا النص يتم، تمديد آجال إيداع الملفات الانتخابية إلى تاريخ آخر، لتمكين الراغبين في الترشح تقديم ملفاتهم لدى المندوبيات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بعد استكمال الإجراءات القانونية الخاصة بدراسة الملفات يتم تنظيم انتخابات جزئية.

واستبعد فريك، في رده على سؤال حول إمكانية تدخل السلطة الوطنية، لمعالجة هذه الإشكالية، بقناعة أن مهام السلطة تقتصر على تطبيق القوانين وليس إصدارها، بالإضافة إلى السهر على تنظيم الانتخابات وحسن سيرها.

وقال، إنه يوجد متسع من الوقت لإصدار الفتوى القانونية بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، والسلطة المستقلة لتسوية هذه المعضلة.

أما الخيار الآخر، حسبه، فيكمن في قيام ولاة الولايات المعنية بالفراغ الانتخابي، بتنصيب مندوبيات إدارية لتسيير هذه البلديات بصفة مؤقتة لفترة من الزمن.

وخلص إلى القول في الأخير، إن الدولة لن تترك هذه المجالس دون ممثلين لها، حرصا منها على السير الحسن لمصالح المواطنين والمرفق العام.

في سابقة تاريخية

الأفلان يغيب عن الانتخابات المجلس البلدي لقسنطينة

تلقى حزب جبهة التحرير الوطني، ضربة قوية بعاصمة الشرق الجزائري، بعدما تم رفض القوائم التي قدمها لمحليات 27 نوفمبر 2021، ببلدية قسنطينة، بسبب عدم مطابقة الإمضاءات المقدمة في الشكل والمضمون للقوانين المعمول بها من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

زبير .ز

وحسب مصادر من داخل السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات بولاية قسنطينة، فإن حزب جبهة التحرير الوطني، قدم نحو 2300 توقيع، لقائمته، لكن حسب ذات المصادر، وبعد تفحص التوقيعات، تم قبول نحو 800 توقيع فقط، بينما تم رفض أكثر من 1500 توقيع، لعدة أسباب، على رأسها تكرار التوقيعات أو وجود نقص في المعلومات المقدمة داخل استمارات التوقيعات.

ويرى متابعون للساحة السياسية بعاصمة الشرق، أن حزبا كبيرا مثل حزب جبهة التحرير الوطني، لم يصعب عليه جمع التوقيعات اللازمة لدخول غمار المحليات ببلدية قسنطينة وإنما الأمر وما فيه، هو الصراع القائم داخل الحزب والذي وصل إلى تصفية حسابات بين إطاراته، ما أسفر عن حرمان الحزب من التواجد بالمجلس الشعبي البلدي لقسنطينة.

كما تحدثت بعض المصادر، عن تعمّد بعض المكلفين بجمع الاستمارات، الامتناع عن تقديم الاستمارات للمكتب الولائي للسلطة الوطنية للانتخابات، بعدما لم تعجبهم الأسماء التي تم اختيارها لتمثيل الحزب العتيد. في حين يبقى مناضلون بالحزب العتيد، يرفضون الحديث عن قضية المؤامرة التي تعرض لها الحزب من طرف أبنائه، ويتمسكون بعنصر الخطأ الذي وقع عند تسليم استمارات التوقيعات، حيث تؤكد بعض الإطارات أن المكلف بتسليم الاستمارات نسي تقديم القرص المضغوط الذي يحمل التوقيعات، وهو ما حرم الحزب لأول مرة منذ الاستقلال، من دخول غمار المنافسة الانتخابية ببلدية قسنطينة، التي تعد أهم بلدية بعاصمة الشرق.

من جهتها، استغلت كتلة الأحرار المشكلة في أغلبها من أسماء كانت لها انتماء بحزب جبهة التحرير الوطني أو ميول له، الفرصة، حيث وجهت دعوة للأفلانيين بمدينة قسنطينة، من أجل دعم قائمتهم، للحصول على أكبر عدد من الأصوات والدخول بقوة إلى المجلس الشعبي البلدي، في ظل عدم مشاركة الحزب في انتخابات بلدية قسنطينة، التي تتنافس فيها 3 قوائم، تضم علاوة على تكتل الأحرار، حركة مجتمع السلم والتجمّع الوطني الديمقراطي.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

TIZI OUZOU ET BEJAÏA

Des communes sans candidats

Le scrutin des locales du 27 novembre prochain a provoqué des situations inédites et insolites dans les wilayas de Tizi Ouzou et de Bejaïa. Et pour cause, c'est la première fois dans les annales des élections dans le pays que des communes n'auront pas de candidats qui se disputeront les sièges de leurs APC. Ainsi, à Tizi Ouzou, sur les 67 communes que compte la wilaya, 5 communes, et non des moindres, Aïn El Hammam et Tadmaït avec 19 sièges chacune, Tizi Rached (15 sièges) Illilten (13) et Aït Mahmoud (13), n'ont pas trouvé preneur pour une gestion collégiale. Idem pour la wilaya de Bejaïa où la encore 4 des 52 APC se retrouvent sans prétendants. Il s'agit des communes d'Akbou, Toudja, Féraoun et M'Cisna, avec respectivement 23,13, 15 et 13 sièges. Pour rappel, dans ces deux wilayas, les délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élections ont validé 144 listes dont 5 pour l'APW pour la wilaya de Tizi Ouzou et 115 listes dont 6 pour l'APW pour celle de Bejaïa à la clôture de la date limite de l'opération du dépôt intervenue jeudi dernier à 00h. Une situation pour le moins singulière qui fera que les électeurs de ces 9 communes, même s'ils ne se prononceront pas sur le sort de leurs assemblées territoriales, pourront tout de même le faire pour celle de la wilaya. Interrogé sur le sort de ces communes «non concernées» par le scrutin APC, Omar Sadok, professeur en droit à l'Université de Tizi Ouzou et constitutionnaliste, ne manque pas de souligner que cette situation n'a jamais été vécue dans l'histoire de l'Algérie indépendante. «Mais cela n'empêchera pas les communes de fonctionner le plus normalement du monde, puisque le code communal confie la gestion courante des APC défaillantes au secrétaire général et au chef de daïra sous tutelle du wali», précise-t-il. Et de souligner que ces 9 communes seront considérées en situation de blocage. Comme ce fut le cas pour les 480 assemblées pourtant élues qui étaient bloquées à travers le pays où ce sont des commis de l'Etat qui ont pris en charge leur gestion. Toutefois, il relève aussi que si «des candidats venaient à se manifester plus tard, des élections exceptionnelles seront organisées au niveau des communes concernées». Ces «défections» de candidatures dans ces 9 communes attestent bien de la difficulté des postulants à satisfaire les exigences de la nouvelle loi électorale qui a rendu plus sélectives les listes, lorsqu'on sait la place accordée à la femme, à la jeunesse et aux universitaires. A cela s'ajoute le rejet de ces élections par le RCD, mais aussi le désaveu exprimé par la base militante du FFS. En effet, habitué au carton plein dans les 67 et 57 communes, le FFS a peiné pour confectionner des listes puisqu'il n'est présent qu'avec 36 listes, soit 53% des 67 communes de la wilaya de Tizi Ouzou, et 37 listes sur les 52, soit 71% pour la wilaya de Bejaïa.

■ **Rachid Hammoutène**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

HAKIM BELAHCEL, MEMBRE DE L'INSTANCE PRÉSIDENTIELLE DU FFS :

«DÉFENDRE LES INTÉRÊTS SUPRÊMES DE LA NATION»

À l'expiration, jeudi dernier, du délai légal de dépôt des dossiers de candidatures auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), des formations politiques ont révélé leur incapacité à présenter des candidats au niveau des 1.541 communes que compte le pays.

Entre difficultés à confectionner des listes de candidats, ou l'invalidation de dossiers en raison de la non-conformité des souscriptions d'électeurs exigées par la loi électorale, les responsables des formations politiques soulignent ce qu'ils qualifient "d'entraves".

Membre de l'Instance présidentielle du Front des forces socialistes (FFS), Hakim Belahcel, déclare à *El Moudjahid* que "le FFS a pris la décision de participer aux prochaines élections locales pour remplir des objectifs politiques majeurs et stratégiques. Au moment où notre pays

traverse la période la plus dangereuse de son existence, notre parti se devait d'être, comme à son habitude, aux avant-postes pour défendre les intérêts suprêmes de la Nation algérienne. Il s'agit aujourd'hui de barrer la route aux aventuriers et aux conspirateurs qui veulent attenter à la souveraineté de notre pays pour l'arrimer aux nations par le néocolonialisme, notre parti était conscient des difficultés qu'il allait subir dans cette période pré-électorale".

"Nous avions contesté les entraves bureaucratiques et administratives qui ont émaillé l'opération de collecte de signatures, et les mesures drastiques imposées par la nouvelle loi électorale".

Il souhaite que les autorités contribuent « activement et positivement à améliorer le climat dans cette opération électorale ".

Tahar Kaidi

MOURAD SAMEUR, P/APC D'EL-MOURADIA :

«IL FAUT RENFORCER L'ENCADREMENT DES COMMUNES»

À moins de deux mois des élections locales, le P/APC d'El-Mouradia nous fait part des contraintes rencontrées, lors de son mandat, mais aussi des projets réalisés pendant cette période, et salue la démarche des pouvoirs publics quant à l'élargissement programmé des prérogatives du P/APC, en vue de libérer l'initiative et de permettre un réel développement local.

Entretien réalisé par **Kamélia Hadjib**

El Moudjahid : ***Être P/APC n'est sans doute pas une sinécure, à plus forte raison en ces temps difficiles marqués par la crise économique et la crise sanitaire. Quel type de contraintes avez-vous rencontré depuis que vous êtes à la tête de la commune ?***

Mourad Sameur : Ce que vous dites n'est pas faux. En effet, nous rencontrons plusieurs problèmes qui freinent notre action en tant que maire. Je cite en premier lieu le problème de la centralisation des décisions. On reçoit toujours des instructions homogènes qui concernent toutes les communes sans tenir compte des caractéristiques de chaque région. Ici à Alger, il y a une différence entre les communes. Celles qui sont gérées dans l'hyper-centre se différencient par exemple des autres. A l'intérieur du pays aussi, on ne peut pas gérer une commune à vocation totalement rurale ou agricole comme on gère celle du chef-lieu de wilaya. Il y a des spécificités dans chaque zone. L'on se retrouve malheureusement à gérer les 1.541 communes de la même manière et par des décisions homogènes, chose qui est dépassée.

Parmi les autres problèmes que rencontrent les P/APC, il y cette absence de liberté d'initiative ou d'innovation, ce qui déteint clairement sur la réalisation des programmes.

Pouvez-vous nous citer des exemples concrets à ce sujet ?

Je vais vous étonner en citant cette anomalie. Sachez que la plupart des maires sont pris en otage par leur Assemblée composée généralement d'élus de diverses formations politiques. Ces derniers mènent des actions rien que pour casser le travail du P/APC. Dans certains cas, ils peuvent même lui créer des problèmes avec les citoyens de sa commune pour le discréditer et c'est, pour leurs propres intérêts, oubliant l'intérêt de la collectivité. Cela constitue un frein pour l'action du maire alors que normalement, lorsqu'on est dans une Assemblée, on doit oublier toutes les couleurs politiques et placer l'intérêt du citoyen au-dessus de toutes autres considérations.

> ***«Centralisation des décisions, absence de liberté d'initiative, fiscalité, bureaucratie… autant de contraintes qui freinent l'action des P/APC.»***

Il y aussi la fiscalité que le nouveau code communal devrait prendre en charge…

Effectivement, c'est une grosse contrainte. Nous n'avons pas cette liberté dans la fiscalité. L'argent récupéré par l'inspection des impôts se situe dans votre commune et vous ne savez pas le montant qui est transmis à leur direction et après, on vous donne une part. Ce qui n'est pas normal.

La lenteur dans le traitement de certains dossiers, notamment dans le lancement des marchés, pose problème également dans la réalisation de nos programmes. Il nous faut une année de procédure pour lancer un marché et ça, les citoyens ne le savent pas. On doit passer par les commissions de marché, ce qui est tout à fait normal pour respecter le code des marchés mais passer par d'autres procédures freine encore nos projets. Ce sont des contraintes majeures. Il y a aussi un problème très sérieux concernant les terrains domaniaux. Vous êtes un maire, vous avez un projet en tête mais le terrain appartient aux domaines. Pour

faire le transfert, ça prend des années alors qu'en principe, c'est un projet d'utilité publique.

Le maire a le droit de transférer ce terrain sans passer par les procédures, comme c'est le cas pour un particulier. Un projet d'utilité publique doit se faire rapidement pour faire bénéficier les citoyens de la commune. Ce sont ce genre de lenteurs qui nous bloquent.

À tous ces problèmes s'ajoute l'incivisme du citoyen. C'est pour ça qu'on insiste sur la création de la police municipale pour assurer la tranquillité au niveau de commune.

Quel est, selon vous, le rôle principal d'un P/APC ?

Le maire est là pour améliorer le quotidien du citoyen, c'est son rôle principal, pas pour gérer des tâches administratives qui bloquent son action. Actuellement, il est plus administrateurqu'autre chose. Nous passons plus de temps à signer des courriers qu'à s'investir dans l'amélioration du quotidien du citoyen. C'est la triste réalité et c'est malheureux de le dire.

> ***«Nous passons plus de temps à signer des courriers, qu'à nous investir dans l'amélioration du quotidien du citoyen.»***

Mais il y a surtout nécessité de renforcer l'action du maire, n'est-ce pas ?

Il faut d'abord renforcer l'encadrement des communes. L'administration est dépourvue de cadres. Lorsque nous avons une administration forte, ça va renforcer l'action de la commune. Il faut donner un encadrement adéquat aux communes à travers la mobilisation des compétences qui peuvent contribuer sensiblement au développement local parce qu'aujourd'hui, on parle de management, on ne parle plus de gestion bureaucratique. Il s'agit de marketing pour la création de richesses au niveau local. Il faut que l'administration suive cette démarche.

Qu'avez vous pu réaliser pendant votre mandat ?

El Mouradia est une commune à vocation résidentielle. Nous n'avons pas de zone industrielle et nous n'abritons pas les sièges de Sonatrach ou Sonelgaz. Notre budget est très limité. Je peux vous dire même qu'il est parmi les plus maigres de la wilaya d'Alger.

Malgré cela nous avons pu réaliser notre programme. Je citerai à ce propos la réalisation de trois salles de sport, d'un centre d'affaires doté d'une nouvelle poste et d'une agence d'intervention pour Sonelgaz. El Mouradia est parmi les rares communes qui ont doté toutes les écoles de cantines scolaires et de chauffage central et nous sommes en train d'améliorer ce côté-là. Nous allons aussi inaugurer, le 1er novembre, un club pour les retraités et les seniors. Nous avons aménagé deux locaux équipés de fauteuils et de téléviseurs. La bibliothèque nationale nous a fait don de 3.000 livres en arabe et en français pour les salles de lecture. Nous avons créé un café littéraire et nous allons signer une convention avec l'établissement Arts et culture pour la gestion de ce club.

Etes-vous partant pour un autre mandat ?

Normalement oui. J'ai encore des projets à réaliser et un programme à concrétiser pour servir les citoyens de ma commune qui font encore confiance en ma volonté de vouloir apporter un plus pour améliorer leur quotidien.

K. H.

ÉCLAIRAGE

Par Karim Aoudia

POUR LA JEUNESSE

Les collectivités locales sont appelés à assumer un rôle pivot dans la consécration des objectifs du renouveau gagés, notamment en terme d'optimisation de la gouvernance locale. Il s'agit là d'un enjeu crucial pour le devenir de la Nation, dans la mesure où ce qui est attendu du processus de changement en cours c'est d'impacter positivement sur le quotidien du citoyen.

Indéniablement, les prochaines élections locales offrent l'opportunité de voir ce challenge se muer en réalité. Il est attendu que ces élections sonnent l'avènement d'une génération de jeunes élus, qui, outre la compétence et l'esprit de responsabilité, sauront mieux incarner une nouvelle vision de gouvernance qui tranche radicalement avec la mentalité rentières et bureaucratiques. En effet, l'un des défis qu'il faudrait nécessairement relever à la faveur du prochain scrutin, c'est d'insuffler du sang neuf dans les assemblées communales et de wilayas, de manière à leur conférer une meilleure vitalité dans l'action de prise en charge des aspirations des citoyens. Certes, c'est aux citoyens que revient le dernier mot dans la désignation de la composante des prochaines APC et APW, toutefois les acteurs de la scène politiques ne devrait perdre de vue l'importance de privilégier la jeunesse dans leurs listes de candidatures. L'expérience des législatives du 12 juin dernier, où les élections avait développé un intérêt particulier pour les jeunes est ce titre édifiante pour dite à telle point l'émancipation politique de notre jeunesse relève d'un besoin vital pour le pays. Et dans l'ensemble de nos localités, la jeunesse constitue cette partie du capital humain dont il faudrait valoriser et la place et le rôle politique en la hissant au centre de décision, au service de la collectivité, dans un esprit de confiance rétablie et dans le respect des règles de la transparence et d'efficacité dans la gestion des affaires publiques.

K. A.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES À BÉJAÏA

LE FFS EN SOLO À AKFADOU

FAUTE de concurrent, le Front des forces socialistes est parti pour prendre, à coup sûr, le pouvoir absolu au sein de l'APC d'Akfadou.

AREZKI SLIMANI

Le Front des forces socialistes est le seul parti politique à avoir constitué une liste pour les prochaines joutes des locales dans la commune d'Akfadou. Faute de listes concurrentes, le plus vieux parti d'opposition est parti pour prendre les commandes locales de manière absolue. Il aura, à lui seul, la présidence, les vice- présidences, les présidences de commissions, bref tous les leviers d'une assemblée locale qu'il dirigera à sa guise et sans aucune opposition, si ce n'est celle qui ne manquera pas de s'exprimer dans la rue comme ce fut le cas avant-hier, avec une timide participation. C'est le prix à payer quand on opte pour la politique de la chaise vide.

Si l'absence du Rassemblement pour la culture et la démocratie, principal concurent du FFS dans cette localité, s'explique par son option pour le rejet de ce scrutin, ce n'est pas le cas du FLN et du RND, dont les sections locales n'ont pas donné signe de vie. Dissoutes ou incapables de confectionner de listes, dans tous les cas de figure, les sections du FLN et du RND, par leur absence s'alignent de manière, certes, différente avec le RCD pour laisser la voie libre au parti de feu Ait Ahmed, qui renouera avec la gouvernance locale après une absence lors du précédent mandat électoral. Au regard des chiffres fournis par l'Anie, l'ensemble des formations qui ont l'habitude d'animer la scène politique locale a connu un recul.

Le plus vieux parti d'opposition va conforter ses positions

Le FLN part avec 15 listes communales, le RND avec une seule. Le Front El-Moustakbel et le Front de la bonne gouvernance (Houkm Errached) présentent deux listes chacun, une première au demeurant dans les annales de ces formations politiques localement. Le FFS caracole en tête du peloton avec 37 listes communales. Il affrontera dans la plupart des communes les listes indépendantes. C'est l'une des lectures, entre autres, à faire des premiers chiffres fournis par la représentation de l'Anie à Béjaia qui travaille actuellement à la vérification des différentes listes, en vue de leur validation. Le siège de l'Anie connaît un mouvement sans précédent les va-et-vient des différents représentants des partis politiques et des listes indépendantes s'expliquent par l'impératif de vérification et de compléments aux dossiers de candidature.

Il faut compter 10 jours, depuis jeudi dernier, pour connaître, enfin et de manière officielle, les véritables concurrents en lice pour les locales du 27 novembre prochain. C'st uniquement à ce moment-là que l'on saura, de manière officielle, la présence de tout un chacun à ce scrutin inédit, qui comporte en lui bien des surprises en matière, notamment de participation, mais aussi de la prochaine gouvernance qui sortira des urnes. Dans tous les cas de figure, cette gouvernance sera forcément différentes des autres.

A.S.

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES À BOUMERDÈS

D'anciens députés et des hommes d'affaires parmi les candidats

● Alors que le discours officiel plaide pour le rajeunissement des instances élues et le bannissement de l'argent sale de la politique, beaucoup de figures de l'ancien régime et d'hommes d'affaires ont déposé leurs dossiers en vue de prendre part aux prochaines élections.

Lâchés par le système et abhorrés par la rue, d'anciens députés et sénateurs FLN et RND de la wilaya de Boumerdès voient dans les futures échéances électorales une occasion idéale pour revenir au devant de la scène. Interdits de participer aux élections législatives pour cumul de deux mandats successifs au Parlement, au moins cinq figures de l'ancien régime ont déposé leur candidature pour participer à la course à l'APW. Malgré leur âge avancé et leur «impopularité», ces caciques ne semblent pas près de passer le témoin et d'aller profiter de leur retraite dorée. Les prochaines élections verront concourir 9 listes à l'APW et 111 listes aux 32 assemblées communales, dont 58 listes indépendantes et 53 de partis politiques, précise Salim Zaâtchi, le président de l'instance locale de l'ANIE. Minés par les désaccords, les FLNistes participent à ces échéances en rangs dispersés. Mais ces vétérans veulent revenir par la petite porte. C'est le cas de Menouar Djaâdi qui, après deux mandats à l'APN, s'est présenté sur la liste du parti à l'APW, ou encore l'ex-sénateur Ahmed Ziane Khodja qui a opté pour la liste indépendante «l'Authentique», lancée par des opposants à la direction d'Abou El Faadhl El Baadji. M. Khodja a été élu trois fois membre du comité central du parti et P/APW de Boumerdès de 2012 à 2017. Le FLN sera absent dans 21 communes, y compris celle du chef-lieu de wilaya, tandis que l'aile dissidente s'est engagée dans six localités. En proie aux dissensions, le FFS n'a pas réussi à constituer une liste de candidature pour l'APW et va concourir dans six municipalités uniquement. Un échec de taille. Le RND aussi peine à faire sa mue et écarter les anciennes figures qui rappellent l'ère Bouteflika.

PHOTO : D. R

Les prochaines élections verront concourir 9 listes à l'APW et 111 listes aux 32 Assemblées communales

Dans sa liste APW, figure, entre autres, le nom de Boualem Dramchini. Ancien vice-président du Sénat, ce dernier était aussi député dans l'Assemblée dissoute par le président Abdelmadjid Tebboune en février dernier. Alors que le discours officiel plaide pour le rajeunissement des instances élues et le bannissement de l'argent sale de la politique, beaucoup d'hommes d'affaires et d'entrepreneurs ont déposé leurs dossiers en vue de prendre part aux futures élections. On peut citer l'exemple de Sidi Ali Belaïd, un ex-député connu pour ses investissements dans l'immobilier, ou encore d'autres entrepreneurs membres d'organisations patronales qui ont fait récemment leur intrusion dans la politique. A ceux-là s'ajoute Azzedine Gana, l'actuel P/APW qui a accédé à ce poste en 2017 grâce au jeu alliances. Après plusieurs années au RND, ce chef d'entreprise fit un passage au MPA avant de se présenter cette fois sur la liste indépendante «El Wafaa B'il Ahd». Pour beaucoup d'observateurs, l'objectif de ces anciens députés et richissimes hommes d'affaires n'est pas l'APW, mais le Sénat. *«L'APW ne sera qu'un point de passage et un moyen pour eux de tisser des alliances en vue des prochaines sénatoriales»*, analyse un retraité de l'éducation, ajoutant que certains parmi ces anciens députés touchent une retraite de 27 millions de centimes. A noter que le RND, comme le FLN, a perdu beaucoup de terrain. Le parti a postulé pour 10 APC, alors qu'il était présent dans 28 municipalités en 2017. La nouvelle donne a incité beaucoup de ses militants à se présenter comme «indépendants», croyant que cette couverture leur garantira protection et soutien, y compris financier, de l'administration. Certains ont opté pour les listes (23) de «Takatol El Ahrar», appuyée par les députés indépendants Toufik Bouharou et Kebour Toufik. D'autres ont rallié «El Wafaa B'il Ahd», une liste créée et soutenue par des entrepreneurs et des magnats de l'immobilier. Comme lors des législatives, on pourrait assister à des rejets à la pelle de la part de l'ANIE.

Ramdane Kebbabi

Le Soir D'ALGERIE

VALIDATION DES LISTES ÉLECTORALES

Les partis toujours dans le flou

Trois jours après l'expiration des délais de dépôt des signatures des élections et des dossiers de candidature, tous les partis ou presque étaient encore, hier, dans l'impossibilité de fournir une quelconque estimation quant à leur degré de participation aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

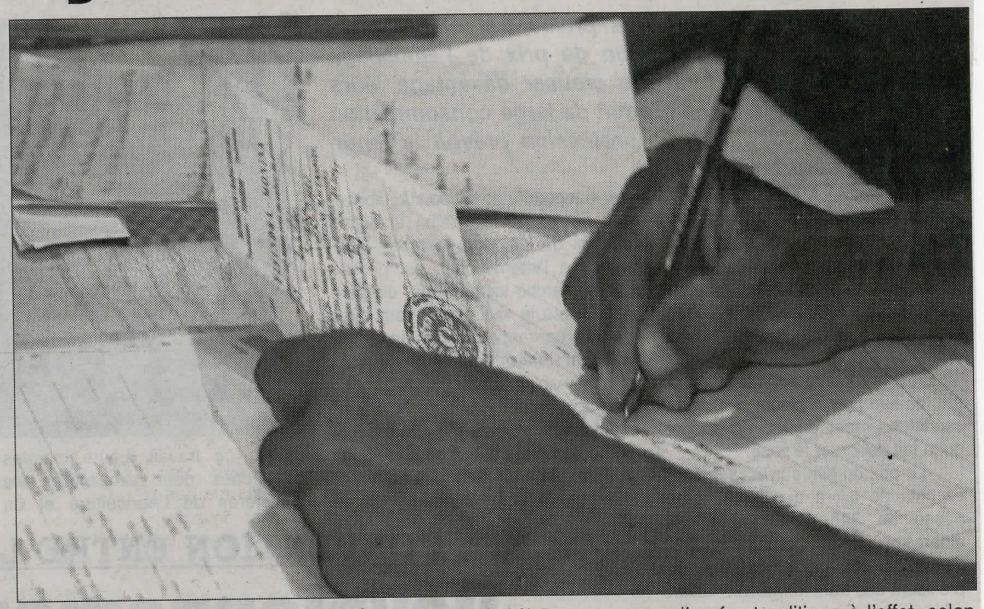

M. Kebci - Alger (Le Soir) - On est encore dans le flou au sein de tous les partis ou presque, en ce qui concerne l'étendue de la participation de tout un chacun aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain, et ce, trois jours après l'expiration des délais pour le dépôt des signatures des élections et celui des dossiers des candidats.

Pas un cadre partisan n'était, hier, en mesure de donner le nombre exact de listes électorales déposées, se contentant de données à «l'à-peu-près».

Ainsi, le chargé de la communication au sein du Rassemblement national démocratique parle de 52 à 53 listes déposées par le parti en ce qui concerne les Assemblées populaires wilayales, sans avoir aucune idée sur les wilayas dans lesquelles le parti serait absent le jour du scrutin.

Sadi Larabi parle également de près de 1 000 communes au niveau desquelles le parti briguera des sièges. «Nous serons édifiés un peu plus amplement sur notre participation d'ici deux à trois jours, le temps de consolider les données qui parviennent à la direction nationale du parti à partir des structures locales», soutient-il. Et surtout, précise notre interlocuteur, après les compléments des dossiers autorisés par l'Autorité nationale indépendante des élections. Chez le Front des forces socialistes, on est également dans l'ignorance du nombre des listes électorales. Rachid Chaibi, cadre du parti, nous affirmait, hier, être toujours «en attente des recours en ce qui concerne le nombre de listes ayant fait l'objet de rejets par les instances locales de l'Anie pour plusieurs raisons». Notamment, cite-t-il, le cas de listes recalées du fait que «les noms des électeurs-parraineurs n'étaient pas tous portés sur des CD comme requis par la loi électorale». «Nous sommes toujours en attente des verdicts des tribunaux administratifs sollicités dans ce sens», soutient Chaïbi. Ceci dit, le doyen des partis de l'opposition n'aurait réussi à déposer que 200 listes pour les Assemblées populaires communales et une quinzaine d'autres en ce qui concerne les Assemblées populaires de wilaya.

Et fait marquant, le FFS n'a pu présenter de listes électorales qu'au niveau d'un peu plus de la moitié des communes de Tizi-ouzou (38 sur 67) et Béjaïa (37 sur 52), les deux principales wilayas de la Kabylie qui constituent le fief du parti. Une triste «prouesse», résultant du refus du mot d'ordre de la participation à ces élections par une bonne partie de sa base militante.

Au niveau de Jil Jadid, on avoue que la participation du parti à ces élections est de «pure forme», puisque se contentant d'un nombre vraiment limité de listes présentées.

La raison ou les raisons, le chargé de la communication au sein du parti que préside Soufiane Djilali les explique par le «refus du parti de servir de tremplin à nombre d'opportunistes», mais également par les tentatives vaines de constituer des listes communes avec d'autres partis proches idéologiquement. «Ce qui aurait favorisé, explique Habib Brahmia, la constitution de listes composées exclusivement de militants». Cela dit, et dans l'attente des résultats définitifs des listes déposées par les partis et les indépendants, les tout premiers éléments filtrant de l'Anie donnent le parti du Front de libération nationale en tête avec des listes APC dans les 58 wilayas du pays avec des présences symboliques à Tizi-Ouzou avec seulement une liste sur les 67 possibles et à Béjaïa avec une quinzaine de listes sur 52 possibles.

Le vieux front du pouvoir est suivi du RND, du MSP puis du front El Moustakbal et du mouvement El Binaa présent dans moins de 900 communes.

Le mouvement Nahda renonce à la course

Enfin, faut-il mentionner le jet d'éponge à la toute dernière minute du mouvement Nahda. Dans un communiqué de son bureau national rendu public, hier, le parti islamiste explique sa décision par les «nombreuses contraintes liées à la loi organique portant régime électoral, les pratiques politiques que l'on croyait révolues et les conditions sociales en perpétuelle dégradation». Et à Nahda d'appeler à la constitution d'un front politique à l'effet, selon lui, de «réhabiliter l'acte politique, la pratique politique et la défense des acquis engrangés précédemment».

Le mouvement Nahda rejoint ainsi Talaie El Hourriyet qui avait, la semaine écoulée, renoncé à prendre part au scrutin local anticipé du 27 novembre prochain pour les mêmes motifs ou presque. Aussi, le Front pour la justice et le développement n'a-t-il pas imité le Parti des travailleurs en décidant d'une participation symbolique, comme pour ne pas froisser certains militants et cadres du parti intéressés par ces élections. Ceci alors que le Rassemblement pour la culture et la démocratie de même que le Parti socialiste des travailleurs ont, depuis des semaines, signifié leur rejet de ces élections.

M. K.

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

Les partis face à l'écueil des parrainages

Les exigences du nouveau code électoral ont mis en difficulté des partis politiques qui ne parviennent pas à constituer des listes dans beaucoup de communes du pays. Certains ont même renoncé à en concevoir, tandis que des communes risquent de se trouver sans candidats.

Parmi les partis politiques qui ont choisi de participer au scrutin local, beaucoup ont critiqué les dispositions du code électoral. C'est le cas du FFS dont le premier secrétaire, Youcef Aouchiche, a sévèrement critiqué cette loi.

"Le code électoral est une guerre déclarée aux partis politiques", avait-il fulminé à l'issue d'une rencontre organisée par sa formation politique vendredi dernier. Comme la majorité des partis traditionnels, cette formation politique n'a pas réussi à placer des listes dans la majorité des communes du pays, y compris dans ses fiefs traditionnels.

Le FFS n'est, cependant, pas le seul parti politique à se plaindre de la loi électorale qui impose un nombre impressionnant de parrainages pour pouvoir prétendre à la gestion d'une APC ou une APW. Même des partis du pouvoir comme le FLN et le RND n'ont pas pu être présents dans toutes les communes et wilayas du pays. La raison ? *"Il faut au moins 850 000 signatures de citoyens pour qu'un parti politique puisse couvrir toutes les communes et wilayas du pays"*, atteste le constitutionnaliste Ahmed Betatache.

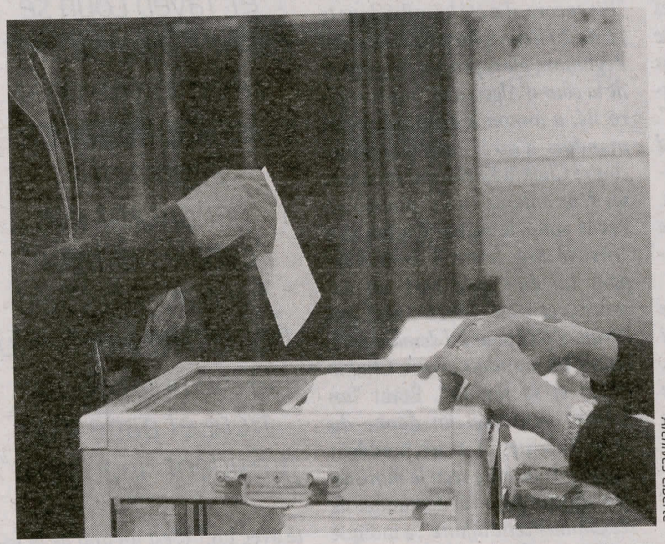

Archives Liberté

Selon la loi électorale, si un parti politique ou une liste indépendante ne disposent pas d'élus ou n'a pas obtenu au moins 4% des suffrages exprimés lors de la dernière élection, il doit recueillir 50 signatures d'électeurs de la circonscription électorale concernée pour chaque siège à pourvoir. Une condition quasiment impossible à satisfaire pour tous les partis politiques à l'exception des formations politiques qui avaient la mainmise sur les assemblées locales lors des derniers scrutins. Il leur suffit d'avoir 4% lors des dernières élections ou 10 élus pour éviter de recourir au nombre de parrainages des électeurs.

Seulement quelques partis politiques ont donc réussi à placer des candidats dans un nombre important de circonscriptions. C'est le cas du FLN, du RND, d'El-Moustakbel, du FFS et du MSP. Mais d'autres formations politiques, pourtant réputées, ont carrément renoncé à l'élection. C'est le cas du Front de la justice et du développement (FJD) d'Abdellah Djaballah et de Talaie El-Houriat, qui seront absents lors du scrutin du 27 novembre prochain. Ils ont été freinés par cet écueil des parrainages citoyens.

Cette situation fait la part belle aux listes indépendantes, notamment dans les Assemblées populaires communales. *"Il est plus facile de recueillir les parrainages pour une liste indépendante dans une seule commune ou une APW"*, explique Ahmed Betatache, qui affirme que cela va, en revanche, atomiser les assemblées et éliminer les partis politiques de la gestion de ces institutions. Mais au-delà de la mise en difficulté des partis politiques, les exigences de cette loi électorale créeront un précédent dans les élections locales : il n'y aura aucune liste dans plusieurs communes. C'est le cas d'au moins 5 municipalités à Tizi Ouzou et 4 à Béjaïa. Dans des dizaines d'autres circonscriptions, les électeurs n'auront dans l'isoloir qu'un seul choix, puisqu'une seule liste est validée en attendant bien sûr l'étude des recours de l'Autorité indépendante des élections (Anie) qui pourra augmenter le nombre des communes sans liste. *"Dans ce cas, il y a un vide juridique"*, fait remarquer Ahmed Betatache, qui ajoute que les autorités seront devant deux choix. Le premier sera d'organiser des élections partielles après la fin du mandat en cours (octobre 2022) *"puisque le chef de l'État n'a pas annoncé la dissolution des APC"*, ou nommer des administrateurs. À moins qu'une décision politique vienne remédier à la situation, surtout que beaucoup de partis politiques se plaignent de la loi électorale.

ALI BOUKHLEF